

الإخوان في الجزائر يتأهبون لدخول الحكومة الجديدة

الأطراف المعنية في العكسة السياسية، ويخفي الدخول المرتقب لحمس والبناء للحكومة مصير المناصب القيادية في البرلمان، المرجح أن تعود رئاسته لكتلة النواب المستقلين، خاصة وأن بعض التسريبات تحدثت عن إمكانية إسناد رئاسة المجلس الشعبي للنائب المستقل عبدالوهاب آيت منقالات، بغية خلق حالة من التوازن الجهوي والسياسي في المؤسسات الجديدة.

وتذكر مصادر من داخل الحركة بأن المساومة المعلن عنها من طرف مقرري، يربط دخول الجهاز التنفيذي بتشكيل حكومة توافق وطني، وتطبيق برنامج سياسي يحمل تسمية "الحلم الجزائري"، وحوار وطني وإجراءات نهائية، إلا أن ذلك اصطدم بوجود كتلة ضاغطة في الحزب تدفع للمشاركة والاستفادة من حقائق وزارية، لاسيما وأن حكومة عبدالعزيز جراد السابقة عرفت تولي القيادي الهاشمي جعوب منصب وزير دون الرجوع إلى الحركة، ولم تتخذ في حقه أي إجراءات مما أعطى الانطباع بوجود "صفقة" قد تتكرر مع قرار مجلس الشورى.

حس والبناء الوطني
تسعين لأخذ حقائق مهمة
أو ذات سيادة وطنية
لتجسيد حضورهما الثقيل
في المشهد السياسي

ويتنظر أن يسمي الرئيس تبون، الوزير الأول نهاية الأسبوع الجاري، تمهيدا لإعلان تشكيل حكومة يتوقع أن تدخلها أحزاب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحس والمستقبل والبناء، بينما يبقى موقع النواب المستقلين مبهما وهو ما يرجح توجيههم إلى رئاسة البرلمان.

وظلت الأحزاب الإخوانية قريبة من السلطة منذ تسعينات القرن الماضي، بمشاركتها آنذاك في استحقاقات العشرية الدورية، قبل أن تصبح شريكا وأحد أطراف التحالف الحزبي الداعم للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة منذ العام 2002 إلى غاية العام 2011 وشاكرت في مختلف حكوماته.

كما انخرط العديد من وجوهها على غرار الرئيس الحالي لحركة البناء الوطني بن قريفة، والقيادي عبدالمجيد منصرة في مناصب وزارية، وفيما عرف بـ"المجلس الانقلاقي"، الذي أسسته السلطة في 1992، بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي جرت في نهاية العام 1991، واكتسحتها آنذاك إسلاميو جبهة الإنقاذ.

صابر بلدي

الجزائر - تستعد الأحزاب الإخوانية الممثلة في البرلمان الجزائري الجديد للدخول في شراكة سياسية مع السلطة مجددا، عبر تزكية هيئاتها الرسمية للقرار المنتظر الإعلان عنه في الأجال القريبة، واقتراح الأسماء المؤهلة لحمل حقائق وزارية في الحكومة الجديدة.

وتعكف حركة البناء الوطني ومجتمع السلم على عقد دورات طارئة لمجلسي الشورى لديهما، من أجل دراسة مسألة المشاركة بوجوه منها في الحكومة المنتظر الإعلان عنها خلال الأيام القليلة القادمة، ولو أن الخطوة تعتبر شكلية لاحترام تقاليدنا السياسية الداخلية فقط، لأن قرار المشاركة هو صلب التناغم المسجل بينها وبين السلطة منذ بداية المسار الانتخابي نهاية العام 2019.

وكان رئيسا الحركتين عبدالرزاق مقرري وعبدالقادر بن قريفة قد استقبلا من طرف الرئيس عبدالمجيد تبون، في إطار سلسلة المشاورات السياسية التي أطلقها مع الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات من تشكيل الحكومة الجديدة، وصرحا لوسائل الإعلام عقب خروجهما من اللقاء بأن "رئيس الجمهورية قدم لهما عرض المشاركة في الحكومة".

ولفت الرجلان إلى أن "القرار سيتم الإعلان عنه في أقرب الأجال بعد طرح المسألة على مجلسي الشورى"، وهي المسألة التي تجسدت الثلاثاء، بانعقاد مجلس شوري حركة "حس" لدراسة الملف.

ويعد انعقاد مجلس الشورى إجراء شكليا لاحترام التقاليد السياسية الداخلية في الحزبين لا غير، لأن التقارب المسجل بينهما وبين السلطة كان يوحي إلى أن الإخوان سيعودون إلى السلطة بعد سنوات من القطيعة.

ورجح خيار المشاركة في الحكومة الجديدة رغم التحفظ حول طبيعة المشاركة وأهميتها ومدى توافق أولويات الحكومة الجديدة مع التصورات المعلن عنها من طرف الرجل الأول في حركة حس، عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات، والتي حضرها في حكومة سياسية وفتح حوار وطني شامل والقيام بإجراءات تهدئة.

ويبدو أن الحركتين اللتين حسمتا مسألة المشاركة تتجهان إلى المساومة من أجل أخذ حقائق مهمة أو ذات سيادة وطنية، بغية تجسيد حضورهما الثقيل في المشهد السياسي الجديد، والوقوف في وجه الحفاظ للأحزاب التقليدية (القومية) بمواقعها القديمة (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي).

وترك العرض الذي قدمه الرئيس تبون للحركتين حالة من الغموض حول نصيب

التحذيرات الأهمية لا تثني الإسلاميين في ليبيا عن محاولة تعطيل الانتخابات

الإخوان يواصلون المراهنة على إجراء الاستفتاء على الدستور أولا



الدستور ملاذ إخوان ليبيا لتأجيل الانتخابات

ولاقى تصريحاته تنديدا في ليبيا حيث طالب "بكتل إحياء ليبيا" والتمسكت المندي الديمقراطية" المبعوث الأممي يان كوبيتش بمعاينة المرشحين على تخريب الانتخابات.

وقال هؤلاء في رسالة إلى كوبيتش "تلقينا بأسف تصريحات خطيرة صادرة من عدة شخصيات، وهو ما يوجب حسب المعايير المنشورة تطبيق العقوبات الدولية الصارمة عليها بسبب تحريضها على عرقلة الانتخابات أو تخريبها أو الانقلاب العنيف على نتائجها".

وأضافت الرسالة أن "من بين التصريحات تصريح لعضو مجلس الدولة الاستشاري عن مصراة عبد الرحمن السويحلي الذي أكد خلال ندوة حوارية متلفزة علنا أنه يجب رفض نتائج الانتخابات إذا جاءت بشخصيات بعينها، فيما خرج رئيس مجلس الدولة الاستشاري خالد المشري في تصريح عبر تطبيق "كلوب هاوس" ذكر فيه وجوب استخدام القوة لرفض نتائج الانتخابات إذا جاءت بشخصيات بعينها".

النظام المالي سر إعادة بنه فدرات
اقتصاد ليبيا

خلافاتكم وتركيز مناقشاتكم في الأيام التالية على التوصل إلى أكبر توافق ممكن والعمل بصورة بناءة على سد الثغرات الباقية من خلال الحلول الوسطى، وإذا تعذر تحقيق الإجماع فإنه ينبغي المرور إلى التصويت".

ومنذ فترة كثف إخوان ليبيا مناوراتهم بغية عرقلة استحقاق ديسيمبر، وهي مناورات وصلت إلى حد التهديد بالانقلاب على نتائج الانتخابات.

ولم يتوان خالد المشري منذ أيام عن التهديد بعدم قبول نتائج الانتخابات قائلا "ولو افترضنا أنه بشكل ما ترشح القائد العام للجيش الوطني المشير خليفة) فحفر لهذه الانتخابات، وفاز فيها، فلا يمكن لتيار الثورة أن يقبل بذلك وقتها بشكل أو باخر ثم نقول هذه هي اللعبة الديمقراطية، لا يمكن أن يكون له أي دور سياسي ولو أدى هذا الأمر إلى منعه بالقوة".

وأوضح "ستتلقى النتيجة معارضة كبيرة، خاصة إذا نجح سيف الإسلام القذافي أو حفتر، وبالتالي نحن نخشى في حالة وجود انتخابات رئاسية وعدم قبول بالنتائج - أن نذهب إلى الأسوأ وهو التقسيم".

وسبقت رسائل السويحلي تكثيف إخوان ليبيا حملاتهم الهادفة إلى الضغط على خصومهم بغية إجراء استفتاء على الدستور أولا، وهي مغامرة غير مضمونة النتائج حيث يتوقع مراقبون أن يتم رفض المسودة الحالية ما يحتم إرجاء الانتخابات.

ومؤخرا شن رئيس المجلس الأعلى للدولة الاستشاري خالد المشري هجوما حادا على رئيس مفوضية الانتخابات عماد السايح وقائد الجيش المشير خليفة حفتر بسبب الاستفتاء على الدستور، مطالبا بإجرائه قبل الانتخابات.

ويأتي ذلك في وقت وجهت فيه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، برئاسة الدبلوماسي السلوفاكي يان كوبيتش، إندارات إلى معرقلتي العملية السياسية التي تدعمها بشدة قوى إقليمية ودولية، إلى جانب الأمم المتحدة.

وقال كوبيتش الاثنين إن "المجتمعين لن يغادروا هذا الملحق دون التوصل إلى حل أو توافق على القاعدة الدستورية للانتخابات"، موضحا أن "المغادرة دون حل ليست خيارا بالنظر إلى الجول الزمئي".

وأضاف موجها حديثه إلى أعضاء ملتقى الحوار "اطالبكم بالتخلف على

يواصل الإسلاميون في ليبيا المراهنة على تنظيم استفتاء على مسودة الدستور أولا، في محاولة لتعطيل الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في 24 من ديسمبر المقبل وذلك بالرغم من تلويع الأمم المتحدة بمسألة معرقلتي العملية السياسية في البلاد.

جيف - لم تمنع التحذيرات الأهمية من مساعلة معرقلتي العملية السياسية في ليبيا الإسلاميين من التثبت بمناوراتهم الرامية إلى تعطيل الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في 24 من ديسمبر المقبل وفقا لما تنص عليه خارطة الطريق المتبنقة عن تفاهات جيف السويسرية.

وبالرغم من حصول شبه إجماع لدى المجتمعين من أعضاء ملتقى الحوار السياسي الـ75 في جيف بشأن أهمية إجراء الاستحقاق المذكور في موعده إلا أن الجبهة التي يشكها الإسلاميون وتدفع نحو الاستفتاء على الدستور ثم إجراء الانتخابات لا تزال تصر على ذلك.

وطالب عضو ملتقى الحوار عبدالرحمن السويحلي، وهو عضو في مجلس الدولة الاستشاري الخاضع لسيطرة جماعة الإخوان المسلمين، بإجراء انتخابات تشريعية بليبيا الاستفتاء على الدستور ثم الانتخابات الرئاسية.

وقال السويحلي خلال كلمته التي بدت وكأنها تهيب الرأي العام في ليبيا لتأجيل الانتخابات إنه "لا أحد يمكنه تهدينا بأن 25 ديسمبر لن يكون كما قبله إذا لم نتمكن من الاستحقاق الانتخابي، التهديد والوعيد أسلوب رخيص لا مكان له هنا".

عبدالرحمن السويحلي
يجب إجراء انتخابات تشريعية، ثم استفتاء ثم انتخابات رئاسية

وأضاف أن "هدفه هو إتاحة الفرصة للبيبين لاختيار من يعظلم بشراكة من الجميع، ودون استثناء أحد، التوافق يكون بإجراء انتخابات تشريعية، ثم استفتاء على الدستور، ثم انتخابات رئاسية وفقا للدستور".

وتابع "لن نسمح لأي طرف باستغلال الفرصة للقفز إلى السلطة".

حزب العدالة والتنمية يواجه شبغ العودة إلى المعارضة في المغرب

زيارة الوفد الدبلوماسي العربي تركز الدعم لمغربية الصحراء

محمد مامونبي العلوي

الذهب، وما تشهده من إنجازات وطفرة تنموية في مختلف المجالات". ويرى مراقبون أن أهمية هذه الزيارة تكمن في توقيتها حيث تزامنت مع انخراط عربي قوي في أزمة المغرب وإسبانيا وهو ما يعكس دعما من هؤلاء السفراء ودولهم للرباط.

وأكد محمد الطيار الباحث في الدراسات الإستراتيجية والأمنية أن "الزيارة جاءت للوقوف على مشروعات التنمية التي تشهدها، وقد تزامنت مع مواقف الدول العربية المتشرفة عبر وقفها إلى جانب المغرب في كفاحه من أجل استرجاع مدينتي سبتة ومليلية".

وكان مجلس التعاون الخليجي قد أكد قبل أيام أهمية الشراكة الإستراتيجية مع المغرب، ونضامته ودعمه الكامل لكافة الخطوات التي تتخذها المملكة المغربية للحفاظ على أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية في إطار السيادة ووحدرة التراب المغربي.

كما تكمن أهمية الزيارة في مواكبة نجاحات المغرب في الصحراء المغربية سواء تعلق الأمر بالنجاحات الدبلوماسية أو الاقتصادية.

وأوضح "الأعيان أصبحوا يتحالفون، ويوزعون الأدوار داخل الدوائر الانتخابية، والحزب الوحيد الذي يستحضر هذه المتغيرات هو تجمع الأحرار".

وذكر البحاوي أن "القدرة التنظيمية، وإمكانية التعبئة الانتخابية التي يتوفر عليها الحزب القائد للأنتلاف الحكومي، لن يستفيد منها بسبب القاسم الانتخابي (صيغة جديدة في احتساب الأصوات)".

ولفت إلى أن عددا من المواطنين تضرروا جراء تداعيات كورونا، وهو ما يمكن أن يؤثر على الحزب، متوقعا أن "نسبة خسارة العدالة والتنمية في انتخابات 2021 ستكون ما بين 26 و33 مقعدا برلمانيا، بالمقارنة مع ما حصل في انتخابات 2016 (125 مقعدا من أصل 395)".

وتابع "نظريا من خلال تحليل السلوك الانتخابي، لا يمكن أن يتجاوز عدد مقاعد العدالة والتنمية 90 أو 91 مقعدا، بينما الحزب الأول لن يتجاوز عدد مقاعده 108 بالنظر للموانع التنظيمية".

وفي 6 مارس أقر مجلس النواب (الغرفة الأولى بالبرلمان) مشروع القانون التنظيمي للمجلس، الذي نص على تعديل طريقة حساب "القاسم الانتخابي" الذي يتم على أساسه توزيع المقاعد البرلمانية بعد الاقتراع.

في المقابل، يؤكد الأكاديمي المغربي مصطفى البحاوي أنه "حينما نتحدث عن انتخابات 2021، نتحدث عما تم حتى هذه اللحظة من استعداد وتحضير من طرف الأحزاب".

وأضاف أستاذ الجغرافيا السياسية وتقييم السياسات العمومية بجامعة الحسن الثاني (حكومية)، "بمعنى أننا نعيش دينامية تظهر فيها أحزاب مستعدة أكثر للانتخابات، وهناك أخرى غير مستعدة بعد".

وتابع "قرأنا للانتخابات سيعاد فيها النظر، لأنه لأول مرة في تاريخ المغرب ستجرى الانتخابات البرلمانية والمحلية في نفس اليوم".

وتساءل "من أكثر استعدادا للاستفادة من ظروف تنظيم انتخابات 2021؟

هناك منحى تصاعدي لأصوات الناخبين غير المسييسين (لا يهتمون بالسياسية) بداية منذ 2002".

ولفت إلى أن "هناك اهتماما كبيرا بالمرشحين الأعيان في انتخابات 2021، كما أن التجمع الوطني للأحرار باستطاعته الاستفادة من أصوات الناخبين غير المسييسين، المرتبطين بالأعيان".

إمكانية الرهان عليه للإطاحة بالإسلاميين بعد قيادتهم الحكومة لولايتين متتاليتين. ويرى بلال التليدي المحلل السياسي المغربي أن "هناك مؤشرات عديدة تؤكد وجود رغبة في التغيير، أي أن هناك رغبة في بروز حزب سياسي آخر غير حزب العدالة والتنمية".

وأضاف "تفسير هذه الرغبة قد يجد مستنده في الرهانات الكبرى التي سيدخل عليها المغرب، وربما بعض الجهات تقدر أن حزب العدالة والتنمية لا يتناسب مع تلك الرهانات".

وأردف "أول تلك المؤشرات هو تغيير القاسم الانتخابي (صيغة جديدة في احتساب الأصوات)، ونايتها الحركية التي سبقت بكثير موعد الحملة الانتخابية، مستهدرا "وبشكل خاص عملية الترحال السياسي (تغيير الانتخاب السياسي) التي تجاوزت كل الحدود، وكما لو أن هناك موسم هجرة منظمة إلى حزب التجمع الوطني للأحرار".

